أسواق مدينة قسنطينة خلال الفترة العثمانية

أ. عبدالقادر دحدوح•

تمهيد:

تعد الأسواق احد العناصر الأساسية التي تتشكل منها المدن عبر التاريخ، وقد أولى رجال الفكر العمراني الإسلامي لها اهتماما بالغا، ودعوا الحكام المسلمين إلى الاعتناء بها، حيث يذكر ابن الربيع انه من ضمن شروط تخطيط المدن : "أن يقدر أسواقها بكفايتها لينال سكانها حوائجهم من قرب"([١])، كما اعتنت كتب الحسبة كثيرا بالسوق، ووضعت له أحكاما عديدة، كان الرسول صلى الله عليه وسلم أول من سنها عندما أقام سوق المدينة المنورة ، وللسوق علاقة وارتباط وثيق بعمران المدن، فهي تؤثر فيه وتتأثر به، ومن ثم فان دراستها تعني دراسة عمران المدينة بصفة عامة، وفي موضوعنا هذا سنتناول اسواق مدينة قسنطينة.

تعد مدينة قسنطينة من اكبر المدن الجزائرية واعرقها، حيث يرجع بناؤها الى ما يزيد عن ثلاثة آلاف سنة، وقد كانت عاصمة لمملكة نوميديا منذ عهد ماسينيسا، وعاصمة للكونفدرالية السيرتية في العهد الروماني، و دخلها الاسلام خلال السنوات الاولى للفتوحات ببلاد المغرب على يدي عقبة بن نافع وحسان بن النعمان، واستقر بها ولاة عديدون من الاغالبة والفاطميين والزيريين والحماديين والموحدين، لتصبح في العهد الحفصي العاصمة الثانية بعد تونس.

اما خلال العهد العثماني فقد عرفت المدينة تطورا عمرانيا هائلا، بعد ان صارت عاصمة لبايلك (مقاطعة) الشرق الجزائري، طيلة ما يقارب ثلاثة قرون من الزمن، الى غاية احتلالها من طرف الاستعمار الفرنسي في سنة ١٨٣٧م[٢] واذا كانت مدينة قسنطينة تحتل كل هذا الثقل السياسي والاداري عبر التاريخ الاسلامي وما قبله، الا ان

•جامعة منتوري قسنطينة الجزائر

[١]- ابن الربيع(شهاب الدين احمد ابن محمد)، سلوك المالك في تدبير الممالك، مطبعة كردستان، مصر، ط١، ١٣٢٩، ص٩٤.

[٢]- لتفصيل اكثر حول تاريخ مدينة قسنطينة انظر: بورويبة (رشيد)، قسنطينة، سلسلة الفن والثقافة، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، ١٩٨٠. شغيب (محمد المهدي بن علي)، أم الحواضر في الماضي والحاضر، مطبعة البعث، قسنطينة-الجزائر، ١٩٨٠. ابن المبارك (الحاج احمد)، تاريخ حاضرة قسنطينة، صححه وعلق عليه نور الدين عبد القادر، الجزائر، ١٩٥٢. ابن العنتري (محمد الصالح)، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، مراجعة وتقديم وتعليق يحيى بوعزيز، دار هومه، الجزائر، ٢٠٠٧. فيلالي(عبدالعزيز)، مدينة قسنطينة تاريخ-معالم-حضارة، دار الهدى، عين مليلة-الجزائر، ٢٠٠٧. VAYSSETTES.E, Histoire de Constantine sous la domination Turque, Editions Bouchene. MERCIER.E, Histoire de Constantine, Constantine, 1903.

عمرانها لم يدرس بعد دراسة وافية، وقد شجعنا هذا على اختيارها كموضوع للدراسة، الا ان الخوض في هذا الموضوع تعترضه مجموعة من الصعوبات، والتي يأتي في مقدمتها ندرة المادة الخبرية المعاصرة، حيث لا يوجد غير كتابين تطرقا لتاريخ المدينة، وهما يعودان الى فترة متأخرة للحكم العثماني بالمدينة، كما يرجع الى عبدالكريم الفقون مخطوط حول فقه النوازل، غير ان هذا المخطوط ليس متاحا للاطلاع عليه، ولم اتمكن من الحصول سوى على جزء منه، وهو يعرض مسائل فقهية مختلفة، منها قضايا تخص الأوقاف، الا انها خالية من تحديد المعالم والأشخاص والاماكن، مما ينقص من امكانية الاستفادة منها.

ولعل اهم المصادر التاريخية والتي لا زالت بحاجة الى دراسة وافية ودقيقة هي سجلات المحكمة الشرعية، والتي يبلغ عددها ١٢ مجلدا، مؤرخة بداية من سنة ١٢٠٢هـ/١٧٨٧م الى سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م، وسجل الوفايات المؤرخ بسنة ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠-١٨٤١م، وحسب دراستنا لهذا الأخير ولمجلدين من السجلات المذكورة تبين لنا دورها البالغ في معرفة اهل الحرف والصنائع، وبعض المعاملات التجارية خاصة منها العقارية، التي يمكن من خلالها معرفة اسماء العديد من المعالم وتحديد مواقعها داخل عمران المدينة، وبالتالي رسم خريطة مفصلة للمدينة، غير ان هذه السجلات وان كانت متاحة للإطلاع بأرشيف ولاية قسنطينة الا انها تتطلب وقتا طويلا جدا.

اما عن النصوص والدراسات الأجنبية فهي عديدة، لكن مادتها ناقصة، وتبقى الدراسة التي قام بها مرسيي[٣] من اهم تلك الدراسات والتي سنعتمد عليها بالدرجة الأولى في تحديد مواقع الأسواق وتوزعها على المدينة، خاصة وان صاحب الدراسة وضع خريطة تصور الحالة التي كانت عليها المدينة قبل الاحتلال الفرنسي اي سنة ١٨٣٧.

١- مواقع الأسواق[٤]:

الأسواق غير المتخصصة:

سوق التجار:

يقع سوق التجار في قلب المدينة، وهو من الاسواق المفتوحة، حيث يتشكل من عدد كبير من الحوانيت، التي تنفتح على الشارع الرئيسي الذي يربط بين باب الواد وباب القنطرة، إضافة الى الشوارع الثانوية التي تتفرع عنه، وهو يضم العديد من

[٣]) MERCIER.E, « Constantine avant la conquête Française 1837 notice sur cette ville à l'époque du dernier bey », in : Recueil des notices et mémoires de la Société Archéologique de Constantine, 1878, P43-96.

[٤])- لمعرفة مواقع اسواق المدينة انظر الخريطة الملحقة بالبحث والتي اشرنا الى انها مأخوذة عن مرسيي بعد ان قمنا بترجمة وتعديل في بعض اجزائها.

الحرفيين الذين تتشكل منهم مجموعة من الاسواق المتخصصة، مثل سوق السراجين الذي يقع في الناحية الشمالية من مسجد سيدي عبدالرحمن القروي، وجنوب دار الباي(دار الامارة)، يليه سوق الصباغين، وفيما بينهما يوجد سوق الغرابليين وسوق البرادعيين والخضارين والجزارين والقصاعين والخراشفيين، والنجارين، وفي الناحية الجنوبية من هذا السوق يوجد سوق الرقاقين، كما توجد اسواق اخرى غير متخصصة في محيط هذا السوق، وهي تتمثل في سوق الخلق والسوق الكبير الذي يقع بجوار الجامع الأخضر.

سوق العصر:

يقع سوق العصر ضمن المحيط العمراني الذي شهد حركة عمرانية كبيرة في عهد صالح باي، وهو يقع بين القصبة من الشمال ومن الجنوب حي الشارع الذي استحدثه صالح باي لليهود، وقد انشأ صالح باي بهذا السوق فندقا وعدة حوانيت اوقفها على مجمعه المعماري الديني المعروف بسيدي الكتاني(جامع ومدرسة ومقبرة)، وينفتح على هذا السوق شارعان رئيسيان، الأول وهو الذي ينطلق من الباب الجديد باتجاه حي الطابية ثم الى القصبة لينتهي عند سوق العصر، والشارع الثاني يبدأ من باب الواد ويمر شمال دار الباي وبين جامع سوق الغزل وسوق الغزل، ثم يستمر الى غاية سوق العصر، ويعد هذا الشارع من الشوارع الرئيسية وربما كان مخصصا للطبقة الحاكمة والاستعراضات الرسمية خاصة وان جزءا منه يحمل اسم زقاق البلاط.

كما يرتبط سوق العصر بطريقين آخران ثانويان، احدهما يربطه برحبة الصوف ومنها الى سوق التجار، والثاني يوصل الى سوق الجمعة.

سوق الجمعة:

يقع سوق الجمعة في الطرف الشمالي من المدينة بين حي القصبة وحي الشارع وسوق العصر، وهو يتربع على مساحة كبيرة، تنفتح عليها عدة طرق وشوارع تربطها بالقصبة وسوق العصر ورحبة الصوف والشارع وباب القنطرة، مما يجعلنا نحتمل ان وجود هذا السوق في هذا المكان المتطرف كان خصيصا لاستقبال القوافل الداخلة عبر باب القنطرة الذي يعد المدخل الوحيد للمدينة من الناحية الشمالية الشرقية، والذي كانت له اهمية كبيرة للمدينة يترجمها الاهتمام البالغ الذي اولاه حكام المدينة للجسر الذي يسبق الباب[٥].

سوق الغزل:

---

[٥]- يرجع بناء هذا الجسر الى الفترة الرومانية واستمر خلال الفترة الاسلامية وان تأثر مع مرور السنين الا انه بقي قائما ليشهد في عهد صالح باي اعادة بناء وترميم، انظر: ابن المبارك (الحاج احمد)، المصدر السابق، ص٢٦. ابن العنتري (محمد الصالح)، المصدر السابق، ص٨٢. بورويبة (رشيد)، المرجع السابق، ص١١٩.

ينفتح سوق الغزل على الشارع الرئيسي الرابط بين باب الواد وسوق العصر وسوق الجمعة، وهو يقع بين حي الطابية وحي ميلة الصغيرة، والحي التجاري الذي يربطه به طريقان ثانويان، يوجد باحدهما سوق الصاغة والثاني سوق الشبارليين.

سويقة باب الجابية:

تحتل هذه السويقة موقعا استراتيجيا، فهي تساير شطرا مهما من الشارع الرئيسي للمدينة الذي يربط بين باب الجابية وباب القنطرة، وهي تتوسط الحي الذي يعرف بحي باب الجابية، وعليها تنفتح عدة طرق وشوارع ثانوية، من اهمها زنقة بن كازلي وزنقة الدرداف وزنقة سيدي عفان وزنقة العمامرة، فضلا عن الطرق التي تقع بالناحية الشمالية الغربية منها، والتي تربطها برحبة الجمال وسوق التجار.

سويقة بن مقالف:

تقع سويقة بن مقالف بحي الطابية، وهي تربط بين مختلف اجزائها وحوماتها، حيث تقع بشمالها الطابية الكبيرة، وفي غربها الطابية البرانية، وجنوبها الموقف وحومة مصاصة، وفي شرقها حومة سواري، وبالاضافة الى توسط السويقة لهذه الأحياء، فهي تقع على الشارع الرئيسي للمدينة الذي يربط بين الباب الجديد والقصبة.

سوق الموقف:

يقع سوق الموقف بالقرب من باب الواد عند مفترق الشارعين الرئيسيين اللذان ينطلقان من هذا الباب باتجاه باب القنطرة وسوق العصر، كما انه يقع بالقرب من دار الباي التي كانت فيها تدار شؤون حكم المدينة والبايلك، فضلا عن وجود ازقة عديدة تنفتح عليه تربطه برحبة الجمال وبحي الطابية، ولعل وجود هذا السوق بهذا المكان الذي يمثل المحطة الاولى التي من خلالها تشع ثلاثة شوارع رئيسية للمدينة وراء تسميته بسوق الموقف، اي انه ربما كان بمثابة المكان او الساحة التي تتوقف فيها القوافل الداخلة الى المدينة، ثم تواصل مسيرها الى الوجهة المناسبة لها، او ربما كان بمثابة سوق جملة ليعاد بيعها بالتجزئة داخل الأسواق الأخرى حسب الحاجة والاختصاص.

السوق الكبير:

سبقت الاشارة الى هذا السوق عند حديثنا عن سوق التجار، فهو في الحقيقة يقع ضمن محيطه ونطاقه، اذ نجده بجوار الجامع الأخضر، في موضع يتوسط بين سوق التجار جنوبا، ورحبة الصوف شرقا، وحي ميلة الصغيرة شمالا، وسوق الخلق غربا.

سوق الخلق:

هو الآخر يقع ضمن نطاق سوق التجار، فهو يتوسط بين سوق الغزل وسوق التجار، وعلى نفس الشارع الذي يوجد به السوق الكبير والمؤدي الى رحبة الصوف.

الأسواق المتخصصة:

كانت بمدينة قسنطينة عدة اسواق متخصصة، وهي في غالبيتها تتوزع على الشارع الرئيسي الذي يربط بين باب الوادي وباب القنطرة، وتتمركز خاصة في سوق التجار، ومن أهم تلك الأسواق نذكر ما يلي:

سوق العطارين: تقع هذه السوق عند بداية الشارع المذكور بالقرب من باب الواد شمال رحبة الصوف، وتستمر الى غاية مسجد سيدي عمر الوزان.

سوق السراجين: يأتي بعد سوق العطارين على نفس الشارع، وهو يبدأ من مفترق الطرق حيث يوجد مسجد سيدي الفوال بالناحية الشمالية للشارع، ومسجد سيدي عبدالرحمن القروي بالناحية الجنوبية، وفي شماله توجد دار الباي، وينتهي عند سباط باشا آغا.

سوق الصباغين: يبدا من حيث ينتهي سوق السراجين، ومنه ينقسم الشارع الرئيسي الى شطرين، احدهما شمالي والآخر جنوبي، وفي الأول يوجد سوق الصباغين.

سوق الشباريين: يقع على طريف ثانوي يتفرع عن الشطر الشمالي من الشارع الرئيسي، ويتعامد عليه باتجاه الغرب، وهو يربط بين الشارع الرئيسي وسوق الغزل.

سوق الصاغة: هو الآخر يحتل طريقا ثانويا يربط بين سوق التجار وسوق الغزل، وبشكل متوازي مع سوق الشباليين، كما يوجد في طرفه الغربي سوق الغزل وحمام سوق الغزل.

سوق الحدادين: يقع بالقرب من سوق الصاغة، غير انه يسير في اتجاه الشطر الشمالي للشارع الرئيسي، وهو محصور بين زنقة سيدي ضرار وحمام بن جلول، كما انه مقابل لسوق الخلق، الذي يقع بالجهة الجنوبية منه.

سوق القزازين: يبدا من حيث ينتهي سوق الحدادين لكنه يساير طريقا فرعيا وبشكل متعامد على الشارع الرئيسي في اتجاه الغرب، لينفتح في طرفه الغربي على الشارع الرئيسي الذي يربط بين باب الواد وسوق العصر حيث يوجد زقاق البلاط.

سوق القصاعين: يقابل هذا السوق جانبا من سوق الحدادين وسوق القزازين، وهو يقع على نفس الشارع والاتجاه مع سوق الخلق، ويستمر في الجهة الجنوبية للشارع ليقابل جزءا منه السوق الكبير حيث يقع الجامع الأخضر.

سوق الغرابليين: يبدأ عند مفترق شطري الشارع الرئيسي حيث توجد زاوية بن الفقون، بالناحية الشمالية ومسجد سيدي عبدالرحمن القروي بالناحية الجنوبية، وهو يساير الشطر الجنوبي للشارع.

سوق البرادعيين: وهو يلي سوق الغرابليين الا انه يحتل طريقا فرعيا يتجه غربا ليربط بين شطري الشارع الرئيسي، وفي بداية هذا الطريق يوجد فندق الزيت.

سوق الخضارين: وهو ياتي بعد سوق البرادعيين وعلى نفس الطريق الفرعي لينتهي عند سوق الجزارين.

سوق الجزارين: وهو يتبع سوق الخضارين وعلى نفس الطريق الفرعي، وينتهي عند سوق القصاعين حيث يوجد الجامع الأخضر والسوق الكبير.

سوق الخراطين: يقع سوق الخراطين على الشطر الجنوبي للشارع الرئيسي، ويبدا من امام فندق الزيت وينتهي عند سوق النجارين.

سوق النجارين: وهو يتبع سوق الخراطين على نفس الشارع، وينتهي عند طريق فرعي يتجه الى الغرب بشكل متعامد على الشارع الرئيسي.

سوق الخراشفيين: يبدأ من عند دار تشندرلي باي ويساير الطريق الفرعي الذي ينتهي عنده سوق النجارين، اما نهاية هذا السوق فهي تقع عند سوق القصاعين، وهي نفس النقطة التي يتوقف عندها سوق الجزارين السابق الذكر.

سوق الرقاقين: يقع على الشارع الرئيسي في شطره الجنوبي بعد سوق النجارين، ويستمر الى غاية حي ميلة الصغيرة.

سوق الدباغين: في الحقيقة لم يرد ذكرا لهذا السوق في القائمة التي وضعها مرسيي، واكتفى بتحديد مكان دار الدبغ، والتي تقع في الطرف الجنوبي الشرقي، وهو نفس المكان الذي لا زالت قائمة فيه الى اليوم، لكن انتشار المدابغ بهذه الناحية يجعلها سوقا متخصصة في هذه الحرفة.

٢- إدارة الأسواق:

كانت إدارة السوق موكلة إلى مجموعة من الموظفين في مقدمتهم قائد السوق([٦]) أو أمين السوق أو شاد السوق، وكانت مهمته الإشراف على إدارة السوق، ووسيطا بين السلطات وبين التجار، وتبليغ وتنفيذ مختلف التعليمات الصادرة عن السلطة في حق التجار، وفض النزاعات الحاصلة بينهم، وتحصيل الضرائب منهم.

وقد كان يساعد امين السوق نقيب ينوب عنه، وكاتب يقوم بتدوين أوامر شيخ السوق، وتسجيل أسماء التجار بالسوق، إضافة إلى القباني الذي يزن السلع والبضائع، وهو طرف محايد بين البائع والمشتري، والمثمن الذي نجده في غالب الأحيان بالفنادق، ووظيفته تحديد أثمان السلع، وربما يشرف أيضا على مراقبة الأثمان، كما يوجد عند مدخل كل سوق أو فندق بواب مهمته فتح وغلق باب السوق في أوقات محددة، ومراقبة الداخلين والخارجين، ويسهر على حراسة السوق([٧]) والى جانب هذا التنظيم كان الحرفيون والصناع ينتظمون في شكل جماعات، وعلى رأس كل جماعة

---

[٦]- ابن العنتري (محمد الصالح)، المصدر السابق، ص٣٤. انظر ايضا: VAYSSETTES.E, op-cit, P28.

[٧]- انظر ايضا: نيقن مصطفى حسن سعد، مجتمع الحرفيين في مصر العثمانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الآداب، قسم التاريخ، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٣، ص٣٧٣-٣٧٦.

أمين، وكان بمدينة قسنطينة مقدم امين الفضة على سائر الأمناء، وكانوا جميعا يخضعون الى الاشراف المباشر من قبل شيخ البلد([٨]).

وقد كان لهذا التنظيم عدة مهام تتعلق بالإشراف على الصناعة والتدريس، وتنظيم العلاقة بين السلطة وأهل الحرفة وبين الحرفيين فيما بينهم، والمساهمة في التكفل اجتماعيا بأسرة المتوفى من زملائهم، ومعاونة المحتاجين، والمشاركة في مختلف الاحتفالات الدينية، وقد سمح الحكام لقيام مثل هذا التنظيم وعملوا على تشجيعه([٩])، لما فيه من مزايا، والتي نذكر منها:

- تنظيم الحرف والصنائع والارتقاء بها وحفظ تقاليدها ومنع الغش فيها وإبعاد الدخلاء وغير المتمرنين باعتبارهم خطرا على الصناعة، حيث لم يكن يسمح لأحد بممارسة حرفة والانضمام الى جماعة الا بعد ان يمر بعدة أطوار يتدرب فيها ويمتحن بعد كل طور، الى ان يبلغ درجة المعلم او الأسطى([١٠]).
- ساعد السلطات على حفظ الأمن والنظام في المدينة، وسهل الاتصال بين مختلف أفراد وأعضاء الحرف، وقد كان يقوم بهذه المهة امين كل جماعة، والذي كانت مهامه بالاضافة الى تنظيم العلاقة بين الدولة وأعضاء الحرفة، النظر في مصالح جماعته، والفصل في النزاعات التي تحصل بين أفراد الجماعة، وتوفير المواد الأولية الخاصة بالحرفة، والنظر في أسعار البضائع، ومراقبة الموازين، وجمع الضرائب، فضلا عن حضوره حفلات انضمام المتدربين الى جماعته([١١]).

---

[٨])- ابن العنتري (محمد الصالح)، المصدر السابق، ص٣١. انظر ايضا: سيساوي (احمد)، النظام الاداري ببايلك الشرق ١٧٩١-١٨٣٠م، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، ١٩٨٧-١٩٨٨، ص٨٤. VAYSSETTES.E, op-cit, P25.

[٩])- الدايم (عبدالعزيز محمود)، مصر في عصري المماليك والعثمانيين، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٩٦، ص٢٤١-٢٤٤.

[١٠])-حول اطوار ومراحل التدريب انظر: غطاس(عائشة)، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر ١٧٠٠-١٨٣٠ مقاربة اجتماعية – اقتصادية، منشوراتANEP، الجزائر، ٢٠٠٧، ص١٥٠-١٥٩. بن يدر(كريم)، الحرف والحرفيون بمدينة تونس خلال القرنين ١٨و١٩، مركز النشر الجامعي، ٢٠٠٧، ص٣٥-٥٨. سعد (نيقن مصطفى حسن)، المرجع السابق، ص٢٧١-٢٩٢. رمضان (حسين مصطفى)،طوائف الحرفيين ودورهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في مصر الإسلامية،رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه،قسم الاثار الإسلامية،كلية الاثار،جامعة القاهرة،١٩٨٧، ج١، ص٥٠-٩٢.

[١١])- هريدي (صالح احمد)، فصول من تاريخ المدن المصرية خلال العصر العثماني، ط١، ٢٠٠٤، ص١٠٣-١٠٤. انظر ايضا: اوغلي (اكمل الدين احسان) وآخرون، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، نقله الى العربية صالح سعداوي، استانبول، ١٩٩٩، ج١، ص٧٢٤-٧٢٥. حسين مصطفى رمضان، المرجع السابق، ص٧٩-٨٨. عبدالعزيز محمود الدايم، المرجع السابق، ص٢٤٤.

وقد كان البايلك يفرض على اصحاب كل حرفة ضريبة محددة قد تكون نقدا أو في شكل مصنوعات ومنتوجات، فالخبازون مثلا بمدينة قسنطينة كانوا يدفعون ١٠٠٠بوجو سنويا فضلا عن تحضير الخبز مجانا للجيش، وكانت ضريبة العطارين مقدرة بـ١٠٠بوجو سنويا، ونفس القيمة لجماعة الحواكة([١٢]).

التكوين المعماري للاسواق:

لقد تطورت عمارة السوق في الاسلام منذ ان اقرها الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة وكان اول من اقامها، حيث حدد له مكانا قريبا من السكان، وكان عبارة عن مساحة خالية من البناء، وكان التجار يرتادونها دون أن يخصص لكل واحد منهم مكان، وإنما كان السوق مفتوح لكل التجار، وكل من سبق إلى مكان فهو له إلى غاية انتهائه من البيع في ذلك اليوم، وكان التجار يعمدون إلى تسقيف مواضع تجارتهم بالحصير ليستظلون بها وحماية بضائعهم.

وسارت مدن الأمصار على هذا النهج إلى غاية العهد الأموي، وبالتحديد في عهد الخليفة معاوية بن ابي سفيان الذي قام بإحداث بنائين بسوق المدينة المنورة، كانت الأولى تسمى دار القطران، والثانية دار النقصان، وشهدت الفسطاط هي الأخرى في عهد عبدالملك بن مروان وعلى يد عاملها بناء عدة قيساريات، مثل قيسارية العسل وقيسارية الحبال وقيسارية الكباش وقيسارية البز، ونفس الحال كان بالقيروان التي كانت بها قيسارية ثم تعرضت للهدم والتخريب فأمر الخليفة هشام بن عبد الملك بإعادة بنائها في سنة ١٠٥هـ، والى نفس الخليفة تنسب عدة أسواق مغطاة منها سوق بالمدينة عرفت بدار هشام وهي مشكلة من طابقين الأرضي للحوانيت وكانت تكترى، والطابق العلوي يؤجر للسكن، وكانت بالفسطاط قيسارية تحمل اسمه، وبالعراق يعد عامله خالد القسري أول من ادخل نظام الأسواق المغطاة بهذا الإقليم، وخصص لكل أهل تجارة موضعا خاصا بهم، كما ظهرت في نفس الفترة(العهد الأموي) منشآت تجارية أخرى، مثل الفنادق التي بني الكثير منها عبر امتداد طرق القوافل التجارية([١٣]).

أما في العهد العباسي فقد تطورت الأسواق وأخذت شكلها النهائي الذي سارت عليه في الفترات اللاحقة مع بعض التغييرات الطفيفة، وقد كان هذا مصاحبا لتطور الفكر العمراني الإسلامي الذي حدد عدة شروط واعتبارات لبناء الأسواق وتخطيطها، حيث يذكر الشيزري: "ينبغي أن تكون الأسواق في الارتفاع والاتساع على ما وضعته الروم قديما، ويكون من جانبي السوق إفريزان يمشي عليهما الناس في زمن الشتاء إذا لم يكن السوق مبلطا، ولا يجوز لأحد من السوقة أن يخرج مصطبة دكانه عن سمت أركان السقائف إلى الممر الأصلي لأنه عدوان على المارة، يجب على المحتسب إزالته

---

[١٢]- سيساوي (احمد)، النظام الاداري ببايلك الشرق ١٧٩١-١٨٣٠م، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة منتوري قسنطينة، ١٩٨٧-١٩٨٨، ص٨٧-٩١.

[١٣]- عثمان (محمد عبدالستار)، المدينة الإسلامية، المرجع السابق، ص٢٥٣-٢٥٥.

والمنع من فعله لما في ذلك من لحوق الضرر بالناس، ويجعل لقصادهم أرفق ولصنائعهم انفق. ومن كانت صناعته تحتاج إلى وقود نار كالخباز والطباخ والحداد فالمحتسب أن يبعد حوانيتهم عن العطارين والبزازين لعدم المجانسة بينهم وحصول الأضرار..."([١٤]).

ومما سبق يظهر ان الأسواق في الاسلام تنوعت عمارتها، فهي اما سوقا مفتوحة على الشارع تشكلها مجموعة من الحوانيت المتراصة والمطلة على الشارع، واما في شكل وحدة معمارية قائمة بذاتها كالفنادق والتربعيات.

فاما بالنسبة لأسواق مدينة قسنطينة فقد اكتفينا في هذه الدراسة بالنوع الأول اي الأسواق المفتوحة، و التي هي عبارة عن مجموعة من الحوانيت أو الدكاكين المتقاربة في المقاسات وذات شكل معماري بسيط، تحتل مساحة مربعة او مستطيلة وربما شبه منحرف، تنفتح على الشوارع والأزقة بواسة باب واسع توضع في مقدمته مصطبة، يعرض عليها البائع سلعته، وربما يحتوي الحانوت على جانب في مؤخرته او في احد جوانبه ليستعمل للتخزين، ولا زالت الكثير من الحوانيت بقسنطينة تحافظ على هذا الشكل خاصة حوانيت الجزارين التي بسويقة باب الجابية وبالقرب من الجامع الأخضر، حيث كان سوقهم في العهد العثماني، مقاسات هذه الحوانيت تتراوح بين ٢الى٤م عرضا، ونفس المقاسات بالنسبة للطول، اما المصبطة فتتمثل في لوحة رخامية يتراوح سمكها بين ٥ الى ١٠سم وعرضها من ٥٠ الى ٨٠سم، اما طولها فيزيد عن المتر، والجزارة الى اليوم يعرضون سلعهم فوق هذه المصاطب، وهي تعلوا دعامتين مبنيتان عادة بالآجر، ولتقطيع اللحم يستعينون بقطعة خشبية من جذع شجرة يصل ارتفاعها الى المتر او أكثر.

٣- العوامل المتحكمة في توزع الأسواق داخل عمران المدينة:

لقد كانت المدن الاسلامية عامة ومدينة قسنطينة خاصة –كما رأينا– تضم سوقا كبيرا يحتل مركز المدينة، والمتمثل في سوق التجار وما يحويه من اسواق متخصصة للحدداين والنجارين وغيرها والسوق الكبير وسوق الخلق، وهو فضلا عن وجوده بمركز المدينة فهو يقع على اهم شارع بالمدينة، والذي كان يربط بين باب الواد وباب القنطرة، كما كانت بالمدينة اسواق أخرى ثانوية تتفرع عن السوق المركزية تساير الطرق الثانوية، وعادة ما كانت هذه الأسواق في شكل حوانيت مصطفة على جانبي الطريق، ويتخلل هذه الأسواق منشآت معمارية تجارية هي الأخرى، مثل الفنادق والتربيعات، وكان يتحكم في هذا التوزيع عدة عوامل منها:

١- حاجة الناس المتكررة لبعض السلع الضرورية والتي تتطلب قربها منهم، مما يجعل مثل هذه السلع تتوزع على مختلف شوارع وأحياء المدينة فضلا عن

[١٤]– المنيس (وليد عبدالله عبدالعزيز)، السبة على المدن والعمران، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، العدد ١٠٦، ١٩٩٥–١٩٩٦، ص٨٣.

وجودها في السوق المركزية، ومن تلك السلع الخبز، فقد كانت كتب الحسبة تأمر المحتسب بان يفرق الفرانين أو الخبازين "على الدروب والمحال وأطراف البلد لما فيها من المرافق وعظم حاجة الناس إليهم"([١٥])، وقد سارت قسنطينة على هذا النهج، حيث كانت بها عدة كوشات توزعت على مناطق مختلفة من المدينة، فقد كان حي باب الجابية يحتوي على كوشتين، وهما كوشة الزيات في الناحية من حومة باب الجابية وكوشة السراج في الجهة السفلية، وكوشة المسبح بالقرب من رحبة الصوف.

وبالإضافة إلى هذه المادة فقد اقتضت الضرورة بعد توسع عمران المدن إلى وجود سوق في كل حي ليسهل على الناس اقتناء حاجياتهم عن قرب، وقد كان بقسنطينة عدة أسواق خاصة بالأحياء، حيث كانت سويقة بحي باب الجابية، وبالطابية سويقة بن مقالف، وسوق الجمعة بحي القصبة وغيرها.

٢- أن وجود بعض السلع والحرف داخل المدينة يؤثر على السكان وتلحق ضررا بالمدينة ومن ثم وجب تركها خارج الأسوار، ومن تلك الحرف الدباغة وصناعة الفخار، ومن السلع الحطب والتبن، وكانت الحبوب وغيرها من المواد الثقيلة تتمركز خارج المدينة وبالقرب من أبوابها، حيث كان إدخالها إلى المدينة يؤثر على حركة المرور ويعيق السير في الأزقة والدروب الضيقة.

كما كانت المذابح توجد خارج أبواب المدينة مما يتطلب وجود أسواق اللحم بالقرب منها داخل المدينة، حتى يسهل نقل اللحم من تلك المذابح إلى المحلات، وكانت المدابغ وبحكم طبيعة الموقع الجغرافي للمدينة تقع في طرفها الجنوبي الشرقي المشرف على وادي الرمال، وهي بذلك تقع في مكان جد مناسب، حيث ضررها بعيد عن السكان لسهولة رمي الفضلات الى اسفل باتجاه الواد، وقد كان لهذه الفضلات خطر كبير على صلاحية مياه الواد -الذي كان المصدر الأول لشرب اهل المدينة- لو كانت تتدفق فيه في نقطة متقدمة عن المدينة.

٣- تطبيق مبدأ التخصص في الأسواق، حيث كانت الأسواق مصنفة على حسب نوع السلعة والحرفة، فقد كان يخصص لكل سلعة أو حرفة سوق خاص بها، وكانت كتب الحسبة تنصح بعدم تجاور السلع المتضادة والمتنافرة، مثل تجاور الصناعات التي تحتاج إلى وقود النار، كالخباز والطباخ والحداد مع سوق العطارين والبزازين لما يحصل من ضرر للأولى على الثانية.

---

[١٥]- المنيس (وليد عبدالله عبدالعزيز)، المرجع السابق، ص٩٤.

كما كانت تنصح كتب الحسبة بتجاور بعض السلع لبعضها البعض، لتجانسها وتكاملها فيما بينها، مثل تجاور الحاكة مع الخياطين والقطانين والكتانين والحريريين([١٦]).

واذا عدنا الى مدينة قسنطينة فاننا نجد ان هذا المبدأ قد طبق الى حد بعيد، حيث كان سوق العطارين بعيدا نسبيا عن سائر الأسواق في مقدمة الشارع الرئيسي الرابط بين باب الواد وباب القنطرة، كما كان سوق الجزارين والخضارين والخراشفيين بالقرب من بعضهما البعض، وكذلك هو الحال مع سوق البرادعيين والغرابليين بحكم اشتراكهما في بعض المواد الأولية، ونفس الشيء مع سوق النجارين وسوق الخراطين، ومع سوق الصاغة والقزازين، وهناك بعض الحرف ما خصص لها فندق او تربيعة، كتربيعة الحوكة وتربية الفحامين.

وقد كان لمبدأ التخصص عدة ايجابيات والتي من أهمها:

- إحداث تنافس بين الصناع والباعة، وما ينتج عن ذلك من إتقان وخفض للأسعار.
- وصول المشتري إلى السلعة التي يرغب في شرائها بسهولة.
- سهولة مراقبة الأسعار وتحصيل الضرائب.

وإذا كانت هذه الايجابيات وغيرها وراء وجود هذا النظام إلا أن تخصص الأسواق كان يثير من ناحية أخرى إشكالية لدى المشتري على الخصوص، حيث كان عليه إذا تعددت وتنوعت الحاجيات التي يطلبها إلى قطع مسافات طويلة لبلوغ حاجته([١٧]).

٤- اتجاه الشوارع والأزقة، فقد كان لهذا العامل دور كبير في تحديد اماكن الاسواق، فالسوق هو مكان يقبل عليه الناس على اختلاف فئاتهم من اهل المدينة وخارجها، ومن ثم وجب وضع الأسواق في موضع واسع تسهل فيه حركة التنقل والمرور، وادخال البضائع واخراجها، ولذلك عادة ما نجد الأسواق الكبيرة تتمركز في الشوارع الرئيسية، في حين كانت الأسواق الثانوية تتوسط الأحياء، وتشرف على شوارع شاسعة هي الأخرى ونافذة الى الشوارع الرئيسية، مثل ما كان الحال في السويقة التي كانت تتوسط حي باب الجابية، مسايرة الشارع الرئيسي الذي كان يربط بين باب الجابية وباب القنطرة، وسويقة بن مقالف التي تتوسط حي الطابية وعلى شارع رئيسي هي الأخرى.

---

[١٦]- المنيس (وليد عبدالله عبدالعزيز)، المرجع السابق، ص٨٩. انظر أيضا: عثمان (محمد عبدالستار)، المرجع السابق، ص٢٥٩-٢٦٠. عزب (خالد)، فقه العمارة الإسلامية، دار النشر للجامعات، مصر، ط١، ١٩٩٧، ص٥٩-٦٠.

[١٧]- سعد (نيقن مصطفى حسن)، المرجع السابق، ص٣٨٦.

٤- عوامل تطور أسواق المدينة:

العامل الديني:

لقد دعى الدين الإسلامي إلى المبادرة بأعمال الخير على اختلاف أنواعها وأشكالها، ومن تلك الأعمال الوقف، والذي يقصد به لغة: الحبس والمنع، ووقف الدابة هو منعها من السير وحبسها، ووقف الدار: منعها وحبسها ان يتصرف فيها في غير الوجه الذي وقفت له، والوقف هو مصدر قولك وقف الشيئ اذا حبسه، أما اصطلاحا: فقد اختلف الفقهاء في تعريفه، وحسب راي الجمهور من العلماء هو: حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، يقطع التصرف في رقبته من الواقف وغيره، على مصرف مباح موجود –او يصرف ريعه على جهة بر وخير– تقربا إلى الله تعالى، وعليه يخرج المال من ملك الواقف، ويصير حبسا على حكم ملك الله تعالى، ويمتنع على الواقف تصرفه فيه، ويلزم التبرع بريعه على جهة الوقف([١٨]).

والوقف ينقسم إلى نوعين، الأول: وقف خيري وهو الذي يوقف في أول الأمر على جهة خيرية ولو لمدة معينة يكون بعدها وقفا على شخص معين أو أشخاص معينين، كأن يقف أرضا أو غير ذلك على مسجد أو مدرسة لمدة زمنية ثم من بعد ذلك تكون على نفسه وأولاده، أما النوع الثاني فهو وقف أهلي أو ذري، وهو الذي يوقف في بادئ الأمر على نفس الواقف أو أي شخص آخر ولو جعل آخره لجهة خيرية، كأن يقف على نفسه مدة حياته ثم على عقبه وأعقاب عقبه فان لم يبق منهم احد يحول إلى جهة خيرية([١٩]).

وقد لعب الوقف على مر التاريخ الاسلامي دورا كبيرا في تطور عمران المدن، وانجذب المسلمون الى هذا الخلق العظيم استنانا بسنة الرسول الكريم محمد عليه افضل الصلاة وازكى التسليم، واتسعت الاوقاف في المدن لتشمل ميادين عدة، كبناء المساجد والمدارس والزوايا والمستشفييات والأسبلة وغيرها، وكان الواقف يحرص على استمرار وقفه للاستزادة من الأجر والثواب، فقد كان عادة ما يلحق بالمبنى الموقوف مباني ذات طابع تجاري كالحوانيت والفنادق والحمامات والمخابز، او يوقف عليها قطعا ارضية تؤجر او تزرع ليصرف ريعها وغلتها على المبنى لما يتطلبه من اصلاح وترميم والانفاق عليه، وقد انعكس هذا على تطور عمران المدن واسواقها.

فقد شهدت مدينة قسنطينة خلال العهد العثماني نهضة لم تعرفها من قبل، فبعد ان كان عدد المنشآت الدينية بها في العهد الحفصي يعد على الاصابع، ليصل في العهد العثماني حسب دفتر صالح باي للأوقاف الى ٧٥مسجدا، اضافة الى ٧مساجد خارج

---

[١٨])– محمد بن عبدالعزيز بنعبدالله، الوقف في الفكر الاسلامي، وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٩٩٦، ج١، ص٤١. انظر ايضا: وهبة الزحيلي، الوصايا والوقف في الفقه الاسلامي، دار الفكر سورية، ١٩٨٧، ص١٥٤–١٥٥.

[١٩])– وهبة الزحيلي، المرجع السابق، ص١٦٠–١٦١.

المدينة، و١٣ زاوية([٢٠])، بينما حددها فايسات بحوالي ١٠٠مسجد وزاوية وقبة([٢١])، وقدرها ايميريت بـــ٣٥مسجدا و٨٦مدرسة ابتدائية([٢٢])، وحسب وثيقة عثر عليها ابو القاسم سعدالله ترجع لسنة١٠٠٦هـــ/١٥٩٨م فان قسنطينة كانت تضم ٧١مسجدا، و٧مدارس ثانوية، و٨زوايا([٢٣])، ويؤكد هذا العدد تقرير يعود الى سنة ١٨٤٧ والذي جاء فيه ان قسنطينة عند احتلالها كانت تضم ٧مدارس ثانوية و٩٠مدرسة ابتدائية([٢٤]).

وقد اشتهر باعمال الوقف في قسنطينة الباي حسين بوكمية(١١٢٥-١١٤٩هـــ/١٧١٣-١٧٤٦م)، الذي بنى جامع سوق الغزل في سنة ١١٤٣هـــ / ١٧٣٠م، والباي حسن بوحنك (١١٤٩-١١٦٧هـــ / ١٧٤٦-١٧٥٣م)، مشيد الجامع الأخضر في سنة١١٥٧هـــ/١٧٤٣م([٢٥]).

وقد كانت لصالح باي(١١٨٥-١٢٠٧هـــ/١٧٧١-١٧٩٢م) مساهمة كبيرة في تطوير الوقف والنهضة به في قسنطينة، فبعد ان علم بالتسيير السيئ والإهمال الذي مس الاوقاف، واصدر امرا الى القضاة والمفتين بان يبحثوا عن اوقاف مساجد قسنطينة، وتم احصاؤها في اربع سجلات متماثلة سلمت الى كل من صاحب بيت المال وشيخ البلد وقاضي الحنفية وقاضي المالكية، وفرض رقابة على المسؤولين عن ادارة هذه الاحباس، حيث تتم محاسبة وكلاء المساجد كل ستة اشهر، وينعقد مرة في كل سنة مجلس علمي مشكل من العلماء وصاحب بيت المال لدراسة وتفقد غلة الاوقاف وتنمية واستثمار الفاضل بها، بشراء عقارات تلحق بأوقاف كل مسجد على حسب ما فضل من غلته([٢٦]).

وبعد هذا الاجراء التنظيمي بادر صالح باي الى احياء هذه السنة، وسارع الى بعثها، حيث تنسب اليه اوقاف كثيرة، وقد شكلت المنشآت التجارية اهم الاملاك الموقوفة، حيث يرجع اليه الفضل في بناء العديد منها واوقف معظمها على جامع ومدرسة سيدي الكتاني،ومن تلك المنشآت:«...فندقا مشتملا على سبعة وسبعين بيتا، منها اربعون بيتا بالطبقة العلي، وسبع وثلاثون بيتا اسفل منها، وبداخله اصطبل

---

[٢٠] FERAUD.L, «les anciens établissements religieux musulmans de Constantine», in Revue Africaine, 1968, PP.121-132

[٢١] VAYSSETTES.E, «Histoire de Constantine sous la domination Turque», in : Recueil des notices et mémoires de la Société Archéologique de Constantine, 1967, P.257.

[٢٢])-نقلا عن:سعد الله(ابو القاسم)،المرجع السابق، الهامش ٤٦، ص٢٤٦، والهامش ١٢١، ص٢٧٦.

[٢٣])- نفسه، الهامش ٤٥، ص٢٤٦، و الهامش١٢١، ص٢٧٦

[٢٤])- زوزو(عبدالحميد)، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر(١٨٣٠-١٩٠٠)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٤، ص٢٠٩.

[٢٥])- حول هذه المنشآت انظر: -بن المبارك(احمد العطار)، المصدر السابق، ص٦١، ٩١. - شعيب(محمد المهدي بن علي)، المرجع السابق، ص٢٣٧-٢٥٨.

[٢٦] FERAUD.L, op-cit, P123-125

يتطرق اليه منه وبخارجه اصطبل قبلي المفتح ملاصق للحانوت الرابعة من الحوانيت التي على يمين الداخل للفندق المذكور، وبخارج باب الفندق سبع حوانيت اربع منها على يمين الباب وثلاث على يساره...»([٢٧])،و«قهوة جوفية الباب وثلاث حوانيت جوفيات اثنان منها على يمين الداخل للقهوة المذكورة وواحدة على يسار الداخل وفوق الكل دار المرضى وعلو جوفي الباب ملاصق لدار المرضى من جهة الشرق...»([٢٨])، وتسعة حوانيت بسوق الجمعة، وبنى كوشة بحي الشارع ثم استبدلها بأخرى بسوق الجمعة فاخذا هذه الأخيرة واوقفها على الجامع المذكور، فضلا عن المنشآت التجارية التي كانت قائمة واشتراها صالح باي والحقها باوقافه.

والى جانب صالح باي قام عدة اشخاص باعمال خيرية مماثلة، من بينهم الحاج مصطفى قيسارلي الذي شيد سبالة بالقرب من جامع سيدي الكتاني واوقف عليها اوقافا كثيرة، منها انه شيد حانوتين بالقرب من نفس الجامع وحبسهما عليها، واوقف عليها ايضا فندقا كان يقع بسوق الخرازين([٢٩]).

- العامل الاقتصادي:

يعد العامل الاقتصادي من اهم العوامل التي كانت وراء نشأة المدن وتطورها عبر التاريخ، وقد اولى المسلمون هذا العامل اهمية بالغة، ويتجلى هذا في عدة جوانب، فقد كان اختيارهم لمواضع المدن تراعى فيه مجموعة من الشروط المرتبطة بهذا العامل ارتباطا وثيقا، حيث يشترط ابن الربيع في الموضع "امكان الميرة المستمدة، والقرب من المرعى والاحتطاب، وان يحيط بها سواد يعين اهلها"([٣٠])، ويشترط ابن خلدون"طيب المراعي لسائمتهم، ومراعاة المزارع فان الزروع هي الأقوات"([٣١]).

وقد اخذ الحكام المسلمون باراء هؤلاء الحكماء، فكانوا شديدي الحرص على تحقيق مثل هذه الشروط الاقتصادية، ومن ثم جاءت اغلب المدن التي شيدوها في مواضع إستراتيجية تتوفر فيها الموارد الطبيعية التي يقوم عليها الاقتصاد، من زراعة ورعي وصناعة، وتمر عبرها اهم الطرق التجارية.

كما حرص المسلمون على توفير اليد العاملة والمتخصصة لتحويل تلك الموارد إلى مصنوعات ومشغولات فنية، وقد تنبه رجال الفكر العمراني الاسلامي إلى هذا

---

[٢٧])- دفتر اوقاف صالح باي، مصدر سابق، ص١٨.

[٢٨])- نفسه، ص٧١.

[٢٩])- نفسه، ص٣١.

[٣٠])- ابن الربيع(شهاب الدين احمد ابن محمد)، المصدر السابق، ص٩٣.

[٣١])- ابن خلدون(عبدالرحمان)، مقدمة ابن خلدون، تحقيق درويش الجويدي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط٢، ٢٠٠٠، ص٣٢١-٣٢٢.

فأوجبوا على الحكام: "جلب الحرفيين والصناع بقدر الحاجة حتى لا تندر مصنوعاتهم فترتفع اسعارها، ولا تزيد فتكسد تجارتهم"[٣٢].

ومن دون شك ان ازدهار اقتصاد المدينة سيكون له اثر بالغ في تطوير عمران المدينة، حيث تكثر بها الاسواق ويقصدها التجار من مختلف البلدان، مما يتطلب بناء عدة مرافق تجارية وعمومية لراحتهم، وكلما نشطت الحركة الاقتصادية كلما زادت الحاجة إلى بناء المرافق، ومنه يزداد عمران المدينة ويتوسع.

كما ان نشاط الحركة الاقتصادية بالمدينة يجعلها محل اهتمام من طرف الناس، فيقبلون عليها للاقامة والسكن، وازدياد السكان بالمدينة يعطي دفعا اكثرا لتقدم اقتصادها وتوسع عمرانها، وربما تصبح المدينة بعد توافد السكان عليها بكثرة غير قادرة على استيعابهم فتنشأ حولها الارباض والضواحي، وتنتشر بذلك الأسواق وتكثر.

وقد شهدت مدينة قسنطينة خلال العهد العثماني كل هذه المظاهر التطورية، فقد كانت ارضها خصبة وصناعتها رائدة، وتجارتها رائجة، محط الركبان، وقبلة التجار، فهي حلقة وصل بين المغرب الأوسط والمغرب الادنى، وبين البحر والصحراء، وكانت تربطها بمختلف هذه الجهات طرق ومسالك عدة، برية وبحرية، حيث كانت بضائعها التجارية تصل الى كامل ارجاء الايالة الجزائرية والى مناطق كثيرة بالمغرب والمشرق وافريقيا واوربا، فقد كانت تجارتها تصل إلى المغرب الاقصى والى تونس وليبيا والسودان ومصر والحجاز وفرنسا وبريطانيا واسبانيا، وكانت تربطها بهذه الجهات عدة طرق برية وبرية[٣٣].

وقد كانت مدينة قسنطينة وبحكم مركزها الاداري خلال العهد العثماني تسيطر على جميع المعاملات التجارية الخارجية التي تتم بالشرق الجزائري، وكان الباي على صلة مباشرة بهذه العمليات، فالمفاوضات والاتفاقيات وتحديد الضرائب وحجم المبادلات وحصص كل شركة تصدير والوجهة المصدر اليها كلها كانت تتم عن طريق الباي[٣٤].

وكانت تتمثل اغلب الصادرات في المرجان والحبوب والجلود والاصواف والتمور وزيت الزيتون، وتوجد هناك بعض الاحصائيات التي رصدت فيها الكميات المصدرة من كل مادة، والتي نذكر منها على سبيل المثال، وحسب تقرير خاص بالممثل الرئيسي للوكالة الإفريقية فان بايلك قسنطينة كان يصدر إلى فرنسا في كل سنة ٣٠٠الف قنطار من القمح، و٤٠الف قنطارا من الشعير والفول والحمص، وكانت تمثل

---

[٣٢]- ابن الربيع(شهاب الدين احمد ابن محمد)، المصدر السابق، ص٩٤. انظر ايضا: عثمان (محمد عبدالستار)، المرجع السابق، ص١١١.

[٣٣]- حول تلك الطرق ومختلف العلاقات التجارية الخارجية لقسنطينة انظر: الزبيري(محمد العربي)، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٢.

[٣٤]- نفسه، ص٢٠٢.

صادرات البايلك من الحبوب إلى مرسيليا نسبة ٤٠% مما تستورده من نفس المواد، كما بلغت صادرات الجلود خلال نهاية القرن الثامن عشر نحو مرسيليا ثمانية الف جلد في كل سنة، وفي نفس الفترة قدرت صادرات الصوف نحو مرسيليا بـ٢٨الف قنطار سنويا[٣٥].

وفضلا عن هذه الصادرات التي كانت في اغلبها تتجه نحو اوربا، فان القوافل التجارية البرية هي الاخرى كانت تصدر كميات معتبرة من هذه المواد وغيرها نحو تونس والمغرب والسودان وليبيا والحجاز، فبالاضافة إلى المواد السابقة الذكر كانت تصدر إلى هذه الجهات الاغنام والشحوم والخضر اليابسة والتمور والاقمشة الصوفية والمواد المستوردة من اوربا.

في حين كانت تستورد من اوربا الرصاص والحديد والاقمشة والكتان والحلي والخردوات والكاغط وبعض المواد الغذائية كالسكر والقهوة والتوابل، ويستورد من تونس والمغرب وليبيا والسودان والحجاز العبيد والتبر والحناء وحجر الشب وملح البارود والبخور والاسود والحمير المصرية والزعفران والكاغط والحرير والعطور وتبغ المشرق وشواشي تونس وجلود المغرب[٣٦].

وقد نشطت هذه الحركة التجارية الخارجية السوق الداخلي للمدينة، فازداد نشاطها وكثرت اعدادها، واقبل الناس على الحرف والصنائع، حيث في سنة ١٨٤٠ احصى الاستعمار الفرنسي ٣٣ ورشة للصباغة و٧٥ للسراجين و١٦٧ للاسكافيين[٣٧].

وحسب دراسة احصائية للحرفيين والصناع قمنا بجرد اسمائهم من سجل المحكمة الشرعية لمدينة قسنطينة والمؤرخ بسنوات ١٢٠٥-١٢١٠هـ/١٧٩٠-١٧٩٥م، فانه تبين ان الصناعات الجلدية تأتي في مقدمة الصناعات بنسبة ٤٠،٤١%، تليها الصناعات النسيجية بنسبة ٢٥،٩٨%، ثم الصناعات المعدنية بـ١٤،٨٤%، ثم صناعة الحلفاء ١٠،١٠%، والصناعات الخشبية ٧،٢٢%، واخيرا الصناعات المعدنية بنسبة تقدر بـ١،٤٥%.

ويظهر من خلال هذا الجدول ونسب تواجد الحرفيين بكل نوع من الصناعات المذكورة ان الصناعات الجلدية هي الاكثر حضورا والاكثر عددا، مما يكشف فعلا عن مدى اشتهار المدينة بهذا النوع من الصناعة خاصة في مجال الدباغة، وهو ما يعكس الكمية المصدرة والتي سبق وان ذكرنا انها كانت ترسل الى مرسيليا خلال نهاية القرن الثامن عشر ثمانية آلاف جلد في كل سنة، وترتبط هذه الصناعة بالصناعات النسيجية خاصة الصوفية منها مما جعلها تحتل المرتبة الثانية.

---

[٣٥]- نفسه، ص٨٥-١٠٢.

[٣٦]- نفسه، ص١٠٣-١٠٥.

[٣٧]- برنيان (اندري) نوشي (اندري) لاكوست (إيف)، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٤، ص٢٠٤.

اما الحرف والصنائع الاخرى فانها متقاربة من حيث عدد حرفييها، فيما عدا الصناعات الفخارية والخزفية التي لا نجد ذكرا لصانعيها سوى سبعة قلالين.

ونشير هنا الى ان هذه النسب لا تعبر عن النسب الدقيقة للحرفيين والصناع بالمدينة وانما هي نسبية الى ابعد الحدود، حيث جاء ذكر هؤلاء الحرفيين في عقود السجل في صفات مختلفة، كالشهادة او الزواج او الطلاق او البيع والشراء، ومنهم من تكرر ذكره اكثر من مرة، وعلى الرغم من ذلك فان النسب في الواقع تعكس حال الصنائع بالمدينة حيث اذا ربطناها بنوعية الصادرات وكمياتها خارج مجال الزراعة نجد فعلا تفوق الصناعات الجلدية والصوفية على سائر المصنوعات.

العامل الإداري والسياسي:

يعد العامل الإداري والسياسي من بين اهم العوامل التي لها دور كبير في توسع وتطور عمران المدن، وانتشار السواق بها، فالمدن عادة ما تتفاوت اهميتها الادارية والسياسية، فمن المدن من تكون مقرا لنائب الوالي، واخرى مقرا للوالي، واخرى عاصمة للسلطان أو الخليفة.

فالمدن اذا تتاثر بهذا العامل، وهو الأمر الذي يظهر بوضوح بالنسبة لمدينة قسنطينة، حيث لم تكن لها اهمية ادارية بالغة خلال العصر الوسيط، لتنتقل مع دخول العثمانيين الى عاصمة لبايلك الشرق الجزائري، واستفادت من مركزها الاداري وثقلها السياسي، بعد ان صارت لها خزائن البايلك وموارده، وبها تتدفق خيراته، وفيها تعقد الصفقات التجارية الداخلية والخارجية، فاتسعت اسواقها وكثرت، ونشطت الحرف والصنائع بها، لتلبي الطلب المستمر لها، الناتج عن توافد الناس اليها بقصد الجوار والإتجار، والتقرب من البايات، ومجالسة الشيوخ والعلماء.

اما من الناحية السياسية، فان اسواق المدينة استفادة من التنافس السياسي الذي كان عادة ما يحصل بين الحكام الذين تداولوا على حكمها، حيث كان كل باي يسعى لأن يتميز عن سابقه بالبناء والتشييد خاصة في مجال العمارة الدينية لكسب ود اهل المدينة، والظهور بمظهر حماة الدين والشريعة، وكما راينا سابقا مدى ترابط هذه المنشآت بالمباني التجارية التي تبنى لتوقف عليها. وفيما يلي نورد جدولا يبين ذلك التنافس الذي كان بين بايات قسنطينة:

البايات	تاريخ الحكم	المنجزات المعمارية
رجب باي	١٠٧٧-١٠٨٤هـ/١٦٦٦-١٦٧٤م	جامع رحبة الصوف(اندثر)
حسين باي بوكمية	١١٢٥-١١٤٩هـ/١٧١٣-١٧٣٦م	مسجد سوق الغزل
حسن باي بوحنك	١١٤٩-١١٦٧هـ/١٧٣٦-١٧٥٤م	مسجد سيدي لخضر

الباي احمد القلي	١١٧٠-١١٨٥هـ/١٧٥٦-١٧٧١م	جامع بمدينة القل وثكنة للانكشارية وداريـن بمدينة قسنطينة وشـيد برج الفسقية.
صالح باي	١١٨٥-١٢٠٧هـ/١٧٧١-١٧٩٢م	جامع ومدرسة سـيدي الكتاني ومدرسة سيدي لخضر، وجامع صالح باي بعنابـة، وعـدة مباني مدنية وتجاريـة وخيرية.

ومن خلال الجدول يظهر تفوق صالح باي(١١٨٥-١٢٠٧هـ/١٧٧١-١٧٩٢م) عن غيره من البايات[٣٨]، ولعل السبب في ذلك هو ان عهده شهدت فيه الجزائر بروز قادة عظماء، حيث تولى انذاك محمد عثمان باشا(١١٧٩-١٢٠٥هـ/١٧٦٦-١٧٩١م) قيادة الإيالة، واليه ترجع العديد من المنشآت المعمارية، مثل برج سردينية والبرج الجديد وبرج راس عمار واعاد بناء جامع السيدة، وساق ماء الحامة إلى مدينة الجزائر[٣٩]، وفي نفس الفترة شهد بايلك الغرب وصول الباي محمد بن عثمان الكبير إلى سدة الحكم بداية من سنة(١١٩٢-١٢١٣هـ/١٧٧٨-١٧٩٩م)، وهو الآخر كان له الفضل في بناء عدة منشآت معمارية بمدينة معسكر، كجامع عين البيضاء ومدرسته والحمام المعروف بحمام الادهم، فضلا عن المنشآت التي بناها بعد تحريره لمدينة وهران من يد الاسبان في سنة ١٢٠٦هـ/١٨٠١م[٤٠]، وبالنظر إلى المنشآت المعمارية التي ترجع إلى كل

[٣٨]- حول منشآت هؤلاء البايات انظر: بورويبة (رشيد)، المرجع السابق، ص٩٨-١٠٤، ١٠٧-١١١، ١١٩-١٢٧، ١٤١-١٤٣. بن بلة (خيرة)، المنشآت الدينية بالجزائر خلال العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧-٢٠٠٨، صفحات متفرقة. شغيب (محمد المهدي بن علي)، المرجع السابق، ص٢٣٧-٢٤٣.

FERAUD.L, «Monographie de Palais de Constantine», in: Recueil des Notices et Mémoires de la société Archéologique de la province de Constantine, 1867, P1-96.

[٣٩]- المدني(احمد توفيق)، مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٤، ص٢٤.

[٤٠]- حول هذه المنشآت انظر:-ابن هطال(احمد التلمساني)، رحلة محمد الكبير الى الجنوب الصحراوي الجزائري، تحقيق وتقديم محمد بن عبدالكريم، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٦٩، ص٢٧-٢٩. و ابن سحنون(احمد

واحد من القادة الثلاثة نلاحظ انه كان بينهم تنافس سياسي كبير انعكس على الجانب العمراني.

الخاتمة:

وفي الختام نستنتج ان مدينة قسنطينة وعلى غرار باقي مدن العالم الاسلامي، كانت تتوافق مع توجيهات رجال الفكر العمراني الاسلامي، حيث كانت بها اسواق تستجيب واحتياجات اهلها وقاصديها من جميع انحاء البايلك والايالة، وفي كثير من الاحيان كانت تصدر منتوجات مختلفة وان غلبت عليها المواد الزراعية الا انه كانت من بينها مواد جلدية وصوفية سواء كانت في شكل مواد اولية او محولة في شكل مصنوعات.

كما ان توزيع الاسواق داخل عمران المدينة لم يخرج عن المألوف، فقد كانت بها اسواق رئيسية تحتل مركز المدينة، تتخللها اسواق صغيرة متخصصة روعي في تقاربها وتجاورها مبدأ التناسق وعدم التضاد، فكما رأينا تجاور سوق الجزارين مع الخضاريين والخراشفيين، وتجاور سوق الخراطين مع سوق النجارين، وهكذا مع باقي الحرف، في حين توزعت حرف اخرى على نقاط مختلفة من المدينة، ونقصد بذلك المخابز(الكوشات) وهي بذلك تستجيب لتوجيهات نصحت بها كتب الحسبة.

كما ان اسواق المدينة شهدت خلال العهد العثماني تطورا وانتشارا كبيرا، فقد تعددت وتنوعت بين اسواق كبيرة واخرى صغيرة عامة ومتخصصة، وقد كان وراء هذا التطور عدة عوامل، حيث كان الوقف من اهم الدوافع التي ساهمت في تعدد المحلات والفنادق وغيرها من المرافق التجارية التي كانت تبنى بغرض وقفها على المنشآت الدينية والخيرية لضمان بقائها، وكان لرواج التجارة بالمدينة داخليا وخارجيا انعكاس على تطور اسواقها، كما اعطى المركز الإداري للمدينة باعتبارها عاصمة لبايلك الشرق الجزائري، والتنافس السياسي بين حكامها واحيانا بينهم وبين حكام اقاليم اخرى من الإيالة دفعا قويا لأسواق المدينة وعمرانها.

الراشدي)، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق وتقديم المهدي البوعبدلي، منشورات وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، د.ت، ص١٢٧-١٣٣.

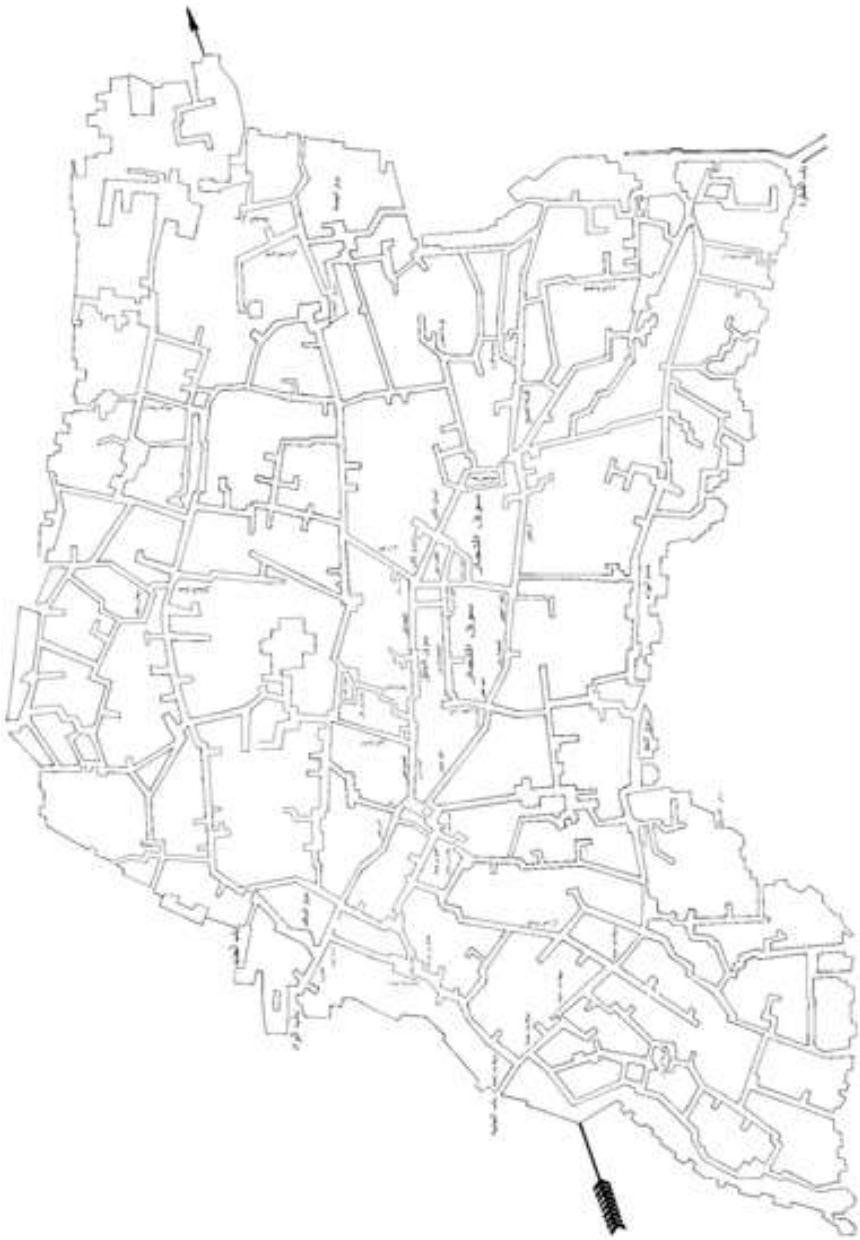

خريطة مدينة قسنطينة وتوزع الاسواق عليها عن مرسيي بتصرف